

أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)

ريما محمود الشاهد*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح مفاضة بالمستحققات الاختيارية. تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان التي تتوفر لها بيانات مالية كاملة لأغراض الدراسة وبلغ عددها 74 شركة، وتم اختيار بيانات السنوات (2005 - 2013) للتحليل. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة احصائية مهمة بين جودة الأرباح وبين متغيرات هيكل الملكية المتمثلة بتركز الملكية وملكية الحكومة والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات. بينما كانت خصائص الشركات (أداء الشركة، والنمو، والرفع المالي) لها أثر ذو دلالة احصائية على جودة الأرباح، وكانت العلاقة سالبة لجميع الخصائص ما عدا متغير حجم الشركة الذي لم يظهر علاقة احصائية مهمة مع جودة الأرباح.

الكلمات الدالة: جودة الأرباح، هيكل الملكية، خصائص الشركات، المستحققات.

المقدمة

التي يعتمد عليها المستخدم في اتخاذ القرار وأهمية صدق تمثيل الأرباح لوضع الشركة وانعكاس ذلك كله على الاقتصاد المحلي العالمي، وازداد اهتمام الباحثين بجودة الأرباح بعد تعدد فضائح الشركات التي هزت مهنة المحاسبة والتدقيق مثل شركات Enron و World.com الأمر الذي دفع باتجاه دراسته دراسة متعمقة ومعرفة العوامل التي تؤثر به.

وتعتبر الشركات المساهمة العامة من أهم شركات الأموال نتيجة الدور المهم الذي تلعبه في تعزيز أداء الاقتصادات الوطنية بحيث أصبحت مرآة عاكسة لأدائها إضافة إلى مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي ورفع مستوى معيشة أعداد كبيرة من المواطنين. ويشكل القطاع الصناعي الأردني حوالي ربع الاقتصاد الوطني ويلعب دورا رئيسا في حماية الدينار وتعزيز جاذبيته ويسهم في ردف الخزينة من خلال تشكيله حوالي ثلث الإيرادات الضريبية، كما يشكل عنصر جذب رئيسي للاستثمارات حيث استقطب حوالي 79 % من الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2013.

انطلاقا مما سبق هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح في القطاع الصناعي في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

استحوذ هيكل الملكية على اهتمام الباحثين وذلك منذ ثلاثينيات القرن الماضي عندما طرحت دراسة (Berle and Means, 1932) فكرة قيام الإدارة بالعمل لمصلحتها وليس لمصلحة المالكين، وظهرت بعد ذلك العديد من الدراسات التي تناولت نظرية الوكالة وأثر متغيرات هيكل الملكية على أداء الشركة والسياسات المحاسبية والحاكمية، الأمر الذي أبرز أهمية متغيرات هيكل الملكية وأثرها على العديد من المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركات ونتائج أعمالها وجودة أرباحها وذلك انطلاقا من اثر طبيعة هيكل الملكية على سياسات وتوجهات الشركات وعلى انجازات الشركات وعلى درجة سيطرة المديرين وتصرفاتهم وغيرها (Namazi and Kermani, 2008).

كذلك فقد تعددت الأدبيات التي تناولت موضوع جودة الأرباح انطلاقا من أهمية الأرباح كمصدر رئيسي للمعلومات

* عمان - الأردن. rmshahed@yahoo.com

هاتف 0795706668.

تاريخ استلام البحث 2016/5/15 وتاريخ قبوله 2017/12/3.

أعضاء اللجنة والخبرة المالية للأعضاء وبين جودة الريح المحاسبي، كذلك وجدت الدراسة أن ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة يقلل من استقلاليتهم ويؤدي إلى تحديد قدرتهم في تحسين جودة الريح.

توصلت دراسة (Alzoubi and Salamat, 2012) الى أن حجم مجلس الإدارة الصغير و لجان التدقيق الأكبر والمدققين ذوي الخبرة يؤدي الى زيادة جودة الأرباح. و في دراسة (allouzy,2013) على أثر بعض المتغيرات مثل حجم الشركة ونسبة المديونية وحجم مكتب التدقيق على أسعار الأسهم كان من أبرز النتائج أن 53.5% من الشركات الصناعية الأردنية تمارس إدارة الأرباح، وأن هناك علاقة احصائية موجبة مهمة بين كل من حجم الشركة وحجم مكتب التدقيق وبين القيمة السوقية للشركة بينما كانت سالبة بين نسبة المديونية وأسعار الأسهم.

1.1 أهمية البحث

يمكن النظر إلى أهمية جودة المعلومات المحاسبية من خلال اثرها على المساهمين وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات سواء بالاستثمار أو الاقتراض أو القرارات الأخرى التي تحسن من كفاءة السوق بشكل عام، وتعد دقة أرقام الربحية أحد مكونات المعلومات المحاسبية المهمة ومؤشرا رئيسا لجودة هذه المعلومات. لذلك كان من الضروري دراسة هذا الموضوع والتعرف على العوامل التي تؤثر فيه وذلك بهدف تحسين جودة الريح المحاسبي . وبسبب مشكلة الوكالة وتعارض مصالح المديرين مع المالكين كان لهيكل الملكية وخصائصه التي تؤثر على مشكلة الوكالة أهمية خاصة في موضوع جودة الريح المحاسبي

1.2 مشكلة الدراسة:

انطلاقا من أهمية جودة الأرباح وأثرها على القرار الاقتصادي وعلى كفاءة السوق، واختلاف العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، جاءت هذه الدراسة للتعرف الى أثر العوامل المختلفة على جودة الأرباح وعليه يمكن صياغة مشكله الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

- 1- هل يؤثر هيكل الملكية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
- 2- هل تؤثر خصائص الشركات المختلفة على جودة

في محاولة لزيادة فهم الريح المحاسبي، قامت العديد من الدراسات خلال ربع القرن الماضي في البحث في جودة الأرباح والعوامل التي تؤثر بها وكانت من أوائل تلك الدراسات ، دراسة (Bernard & Stober, 1989) التي درست رأس المال العامل وإمكانية الاستفادة من بنوده في التنبؤ بالريح المستقبلي. وتوالت الدراسات واختلفت النتائج بسبب تشعب هذا الموضوع وتعدد العوامل التي تؤثر به، كما اختلفت الدراسات باختلاف مقاييس جودة الأرباح المستخدمة وكذلك باختلاف العوامل المؤثرة في جودة الأرباح. ويعزى سبب تباين النتائج إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والنماذج المستخدمة في القياس والمتغيرات التي تم قياسها في تلك الدراسات.

وعلى السوق الأردني تناولت دراسة Al-Fayoumi et (al., 2010) متغيرات هيكل الملكية من حيث طبيعة المالكين: من داخل الشركة او من المؤسسات إضافة لكبار المالكين، وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وهذه المتغيرات لعينة من 39 شركة صناعية أردنية خلال الفترة ما بين 2001- 2005 واستخدمت الدراسة مقياس جونز المعدل للمستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة موجبة بين المالكين من داخل الشركة وإدارة الأرباح مما يدل على ان زيادة ملكية الموظفين هي أداة غير فاعلة في توجيههم نحو قرارات تعظيم قيمة الشركة. كما وجدت الدراسة علاقة غير مهمة بين ملكية المؤسسات وكبار المالكين وبين الرقابة على سلوك المديرين للتقليل من التلاعب بالأرباح.

واختبرت دراسة (Hamdan, 2012) متغيرات شملت التحفظ المحاسبي وحجم الشركة وعقود الدين والتحكم المؤسسي ومتغيرات التدقيق، كما قد شملت الدراسات عينة من الشركات وهدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، وشملت العينة 50 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي الأردني وقد قاست الدراسة جودة الريح باستخدام نموذجين الأول يعتمد على استمرارية الريح والثاني يعتمد على المستحقات الاختيارية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة الريح، وعلاقة موجبة بين عدد مرات الاجتماع وبين جودة الريح ولم تظهر علاقة مهمة بين كل من استقلالية

الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

2 الإطار النظري و بناء الفرضيات:

تظهر قيمة صافي الدخل في قائمة الدخل ، وتقسم الأرقام في قائمة الدخل إلى مجموعتين: الأولى نقدية والثانية مستحقة. وبينما الجزء النقدي يكون معطى وواضحا، فان الجزء المستحق يعكس تصرفات الإدارة الاختيارية بخصوص التقديرات والتقييمات (Scholer, 2004). وقد بينت (Dechow and Dechev, 2002) أن المستحقات هي تعديلات مؤقتة ضرورية تنقل التدفقات النقدية بين الفترات المالية لتعكس صورة أكثر دقة عن الانجاز الاقتصادي للمنشأة، وهي ايضا نتيجة المفاضلة بين الملاءمة relevance والثوقية reliability، وتعتمد على الفرضيات والتقدير .

وتختلف المستحقات في قابليتها للتلاعب؛ فمصروف الديون المشكوك في تحصيلها ومصاريض الضمان والكفالة ومصاريض اعادة الهيكلة ومصاريض الاهتلاك والنفاد تتطلب تقديرا واختيارا كبيرا من المديرين فهي بذلك من السهل التلاعب بأرقامها، بينما المستحقات المرتبطة بالتمويل أو بالاستثمار مثل ربح أو خسارة بيع أصول طويلة الأجل أو تسديد مبكر لقرض، يحتاج إلى القليل من التقدير الاختياري ولكن يمكن ان يكون لها تأثير كبير من خلال تغيير التوقيت وبالتالي تغيير الربح. من جهة أخرى فان المستحقات المرتبطة بالعمليات التشغيلية مثل التغيير في الذمم الدائنة تحتوي على القليل من التقدير إن وجد، ولا يؤثر توقيت تسجيلها على الربح المعلن.

تم تقسيم المستحقات إلى نوعين: غير اختياري واختياري (غير العادي)، وتعكس المستحقات غير الاختيارية المصاريض التي لا يمكن تجنبها ولم تتحقق بعد، أما الاختياري فهي المستحقات غير الاجبارية التي يستخدم فيها المديرون رأيهم الشخصي في اختيار وقت وكم هذه المستحقات وتحتوي عادة على نسبة أكبر من أخطاء التقدير ونسبة أعلى من الحرية للمدراء .

ومن الأمثلة على المستحقات الاختيارية شطب المخزون التالف، مصاريض البحث والتطوير، مصاريض التوزيع، مصاريض الصيانة، ويقال المديرون من المصاريض الظاهرة في التقارير المالية ويرفعون المبيعات وذلك باستخدام الخيارات الممنوحة لهم للتأثير على رقم صافي الربح والوصول إلى رقم

الربح المبتغى.

وهناك وجهة نظر ترى أن المستحقات الاختيارية هي وسائل بيد النظام المحاسبي لتوصيل المعلومات الخاصة التي يمتلكها النظام عن الشركة، وهي بذلك تؤدي إلى ربح عالي الجودة (Perotti, et al., 2011)، وقد وجد (Ewert and Wagenhofer, 2011) أن المحتوى المعلوماتي في المستحقات الاختيارية يتفوق على عنصر إدارة الربح لأن المستثمر الراشد يستخدم معلوماته عن دوافع الإدارة لتخفيض الجزء المتوقع من التلاعب بالأرباح من الرقم الظاهر في التقارير المالية.

وقد تناولت العديد من الدراسات نموذج المستحقات الاختيارية كمقياس لجودة المستحقات وجودة الأرباح وبشكل أعم جودة المعلومات المحاسبية (Leuz and Wysocki, 2008) ومن هذه الدراسات: (Ben Nasr et al., 2012; Perotti and Wagenhofer, 2011; Jones, 1991).

وبالرجوع للأدبيات السابقة فان هناك نموذجين شهيرين استخدمنا لقياس المستحقات غير العادية هما:

1- نموذج جونز، 1991، 2- نموذج جونز المعدل من قبل Dechow et al., 1995

ويتم قياس جودة الربح عبر أحد النماذج المقترحة بحيث انها الفرق بين المستحقات المتوقعة والمستحقات الفعلية (Perotti, et al., 2011) ، ونقل جودة الربح بازدياد المستحقات الاختيارية وذلك لكون المستحقات الاختيارية أقل قدرة على التنبؤ.

ويعد نموذج جونز 1991 أكثر المقاييس المرتبطة بالمستحقات الاختيارية انتشارا، حيث قامت الباحثة جونز عام 1991 بتطوير هذا النموذج اعتمادا وامتدادا لدراسات (DeAngelo, 1986) و (McNichols and Wilson, 1988) التي اختبرت المستحقات الاختيارية وعلاقتها بإدارة الربح.

تقوم فكرة هذا النموذج على تحليل مكونات المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية ومستحقات غير اختيارية، ويكون حاصل جمعها هو المستحقات الاجمالية وهو المتغير التابع. وتقوم المتغيرات المستقلة بالنقاط المحركات الرئيسة للمستحقات الاختيارية ويبقى الخطأ العشوائي (المتبقي) لقياس المدى غير الملاحظ للمستحقات الاختيارية وهو ما يعكس

التالية:

2.1.1 نسبة تركيز الملكية

يقوم أحد أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية على فصل الملكية عن الإدارة بحيث أن المالك في الشركة ليس من صلاحياته استخدام أو السيطرة على موارد الشركة، ولكن تركز الملكية يؤدي إلى وجود عدد قليل من المالكين وغالبا ما يشاركون في ادارتها، وهذا ينتج عنه مشكلة تعارض المصالح بين المساهمين المسيطرين والأقلية المساهمة الأخرى (Kiatapiwat, 2010)، وهذا التعارض يؤثر على جودة الربح سلبا أو ايجابا.

وتعتبر نسبة الملكية 5 % فأكثر هي النسبة الشائعة لقياس تركيز الملكية فكلما زاد عدد المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من الأسهم يزداد تركيز الملكية في عدد أقل من المساهمين وهي النسبة المعتمدة في كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) وهي النسبة التي من الممكن الحصول عليها من التقرير السنوي والبيانات المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية.

بناء على ما سبق كانت الفرضية الفرعية الأولى:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة تركيز الملكية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.1.2 - الملكية الأجنبية

للمستثمرين الأجانب دور بارز في تحسين الحاكمية المؤسسية (Aggarwal et al. 2011)، وتزداد الفائدة من الملكية الأجنبية إذا كان المستثمرون من دولة تمتاز بحاكمية مؤسسية عالية ويستثمرون في شركة بدولة تمتاز بحاكمية مؤسسية سيئة حيث يمارس المستثمرون دورا رقابيا على هذه الشركات (Kho et al. 2009). وقد انتشرت الملكية الأجنبية عبر المؤسسات العالمية كأحد نتاجات العولمة، ويطالب المستثمرون الأجانب الشركات التي يستثمرون بها بشفافية أعلى من المستثمرين المحليين وذلك للتخلص من مشكلة الحصول على المعلومات (Leuz et al., 2010)، ويزداد الطلب على المعلومات في التقارير المالية بازدياد نسبة التملك الأجنبي.

حسب نظرية عدم تماثل المعلومات وبعد المسافة التي تفترض أن المستثمرين المحليين يحصلون على معلومات أكثر

إدارة الربح ، ويتضمن نموذج جونز التغيير في الإيرادات كمتغير مستقل لقياس البيئة الاقتصادية باعتباره مقياسا لعمليات الشركة قبل التلاعب، وتم اعتبار الممتلكات والمباني والمعدات متغيرا مستقلا آخر للسيطرة على مصروف الاستهلاك غير الاختياري. وتعتبر حسب هذا النموذج القيمة المطلقة للخطأ العشوائي (المتبقي) الذي لم يتمكن النموذج من تفسيره مقياسا لجودة المستحقات، بحيث أنه إذا كانت القيمة المطلقة مرتفعة فهذا مؤشر على أن جودة المستحقات ضعيفة أي أن جودة الأرباح منخفضة وبالعكس إذا كانت القيمة المطلقة منخفضة فان جودة الأرباح عالية وذلك لأن القيمة المطلقة للخطأ العشوائي تشير إلى خطأ في التقدير.

كما يعتبر نموذج جونز المعدل الذي طورته (Dechow et al., 1995) من المقاييس الأكثر انتشارا في الأدبيات السابقة حيث انتقد نموذج جونز الأصلي من أكثر من ناحية منها أنه لا يقيس إدارة الربح المرتبطة بعملية تحقق الإيراد ، ويقوم هذا النموذج على نفس المبدأ الذي قام عليه نموذج جونز الأصلي، حيث يقسم المستحقات إلى اختيارية وغير اختيارية ولكن يطرح التغيير في الذمم المدينة من التغيير في الإيرادات ، وذلك لأن المديرين لديهم خيار فيما يخص الاعتراف بالإيرادات عندما تكون المبيعات آجلة وتكون المبيعات الآجلة عرضة للتلاعب ضمن المستحقات الاختيارية وليس كما ورد في نموذج جونز الأصلي الذي اعتبرها ضمن المستحقات غير الاختيارية. وقد اثبتت Dechow et al., (1995) أن نموذج جونز المعدل أكثر قوة وتفسيرا من نموذج جونز الأصلي.

2.1 بناء الفرضيات

ان العوامل التي تؤثر على الشركات هي تلك المتغيرات التي تلتصق بالشركة على مر السنوات، وتؤثر على قرار الشركة داخليا وخارجيا (Hassan, 2012) ولها دور مهم في تفسير جودة الربح على مستوى الشركة ولفحص هذه العلاقة تم بناء الفرضية الرئيسية الاولى وهي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ولأغراض هذه الدراسة تم اختيار متغيرات هيكل الملكية

مصلحة مالكي الشركات والمؤسسات التي استثمرت في هذه الشركات أن يتعاونوا في تقليل الرقابة على الإدارة مما سيؤدي إلى تحسين أدائها.

بناء عليه كانت الفرضية الفرعية الثالثة:

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية المؤسسات على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.1.4 - نسبة ملكية الحكومة:

هناك وجهتا نظر فيما يخص الوجود الحكومي في الشركات المساهمة العامة؛ الأول: ان الشركات التي تخضع للسيطرة الحكومية هي أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح لأن الحكومة ستلجأ لاختفاء موارد الشركة لأهداف سياسية (Shleifer and Vishny, 1998) واستخدام هذه الشركات لتحقيق أهداف اجتماعية وأهداف سياسية قصيرة المدى (Nasr et al., 2009) والتي غالباً ما تتعارض مع تعظيم ربح المستثمر، وفي هذه الشركات يكون المديرون مسؤولين من قبل الحكومة وليس من قبل المالكين العاديين مما يؤدي الى ظهور مشكلة الوكالة (Shleifer and Vishny, 1993)

أما الرأي الثاني: فان السيطرة الحكومية تؤدي إلى زيادة جودة الربح لأن حصص الحكومة في الشركات من أموال الدولة وليس للأفراد الذين قد يؤثرون على ممارسات الشركة، كما أن للوجود الحكومي بالشركة أثراً إيجابياً عندما تضغط الحكومة على المديرين لاتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى زيادة الربح لزيادة الضريبة المدفوعة للحكومة. كما تتحسن جودة الربح إذا كان هدف الحكومة هو تحسين حاكمية الشركات التي يملكونها لدعم وجود سوق كفؤة تجلب رأس المال المحلي والأجنبي وتقلل تكلفة رأس المال للشركات المحلية (Le and Buck, 2011).

بناء عليه كانت الفرضية الفرعية الرابعة:

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية الحكومة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.2 خصائص الشركات

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن خصائص الشركات لدراسة العلاقة بينها وبين جودة

من المستثمرين الأجانب، فإنه من الصعب ان يكون للمستثمرين الأجانب ميزة رقابية تؤدي إلى تقليل التلاعب بالأرباح، لكن نظرية المعرفة تتوقع أن الخبرة المعرفية لدى المستثمرين الأجانب التي تفوق المعرفة لدى المستثمرين المحليين قادرة على الحد من التلاعب بالأرباح (Guo et al., 2014).

وقد أظهرت دراسة (Khanna and Palepu, 1999) ودراسة (An and Naughton, 2008) أن المستثمرين الأجانب من الأسواق المتطورة يلعبون دوراً رقابياً هاماً على الشركات في الأسواق الناشئة مما يقلل من استغلال الخيارات المحاسبية للتلاعب بالأرباح، كما وجد (Guo et al., 2014) علاقة عكسية بين الملكية الأجنبية وبين التلاعب بالأرباح في الشركات اليابانية.

بناء على ما سبق كانت الفرضية الفرعية الثانية وهي:

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للملكية الأجنبية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.1.3 - ملكية الأفراد والمؤسسات

المؤسسات هي الشركات الرئيسة التي تستثمر في الشركة مثل البنوك وشركات الاستثمار، وتعتبر ملكية المؤسسات أحد أهم أساليب الحاكمية الخارجية الفعالة. ويرى بعض الباحثين أن استثمار هذه المؤسسات لحجم كبير من أموالها في هذه الشركات يؤهلها من الرقابة على الشركة (Mokhtari and Makerani, 2013) كما يمكنها من الحصول على معلومات من داخل وخارج الشركة (Zhang, 2005) وتتمتع هذه المؤسسات بالخبرة الكافية وتمتاز عن الأفراد بخبرتها في استخدام التقارير المالية لأغراض التحليل المالي مما يشكل دافعاً لاهتمامها بجودة التقرير المالي (Falahnejad and Taheri, 2014). وقد وجد (Rajgopal et al., 2002) أن التملك المؤسسي يقلل من دوافع الإدارة للتلاعب بالأرباح وتثري محتويات تقرير الأرباح، ولكن قد يقوم المستثمرون المؤسسيون إذا كانت نسبة التملك عالية بإقناع مجلس الإدارة لتبني قرارات غير مثالية. ومن جهة أخرى يرى باحثون آخرون بأن المؤسسات لا تلعب دوراً فعالاً في الرقابة على نشاطات الإدارة بل يعتبرون أن من

إضافة إلى ان هذا النمو يوفر فرصا للتلاعب بالأرباح وفرصا لخطأ القياس مما يقلل من جودة أرباح هذه الشركات.

كذلك فإن الشركات ذات النمو العالي تمتاز غالبا بمصاريف اختيارية مستقبلية (مستحقات عالية) وتكون الرقابة عليها أكثر صعوبة مما يزيد من فرصة المديرين للتلاعب بالأرباح (Watts and Zimmerman, 1986; McNichols, 2000). وأشارت دراسة (Doyle et al., 2007) إلى أن الرقابة الداخلية في الشركات عالية النمو عادة ما تكون غير فعالة مما يزيد من التلاعب بالأرباح عن طريق تحيز المستحقات. من جهة أخرى فقد وجد كل من (Francis et al., 2003) و (Bhattacharya et al., 2004) علاقة سالبة بين جودة الربح وتكلفة رأس المال لذا فإن الشركات ذات النمو العالي لها فرص استثمارية عالية وقد تحتاج إلى الحصول على التمويل الخارجي، مما يزيد من الدافع نحو تحسين جودة الأرباح للاستفادة من تكلفة رأس مال أقل (Gaio, 2009) وهو ما أيدته دراسة (Kothari, et al., 2001) عندما لم تجد علاقة هامة بين المستحقات الاختيارية وبين نمو الشركة ودراسة (Richardson et al., 2005) حين وجدت أن الهبوط في الكفاءة والنمو يؤدي إلى عدم ثبات واستمرارية المستحقات.

بناء عليه تم اشتقاق الفرضية التالية:

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنمو الشركة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.2.3- الرفع المالي

يقيس الرفع المالي خطر الديون وعدم القدرة على الدفع، فالشركات التي بها نسبة رفع مالي عالية تكون مخاطرها عالية وبالتالي تكون العلاقة بين الربح وعائد السوق ضعيفة.

وتلعب الالتزامات التعاقدية بين المقرض والمقترض التي تنشأ بالأصل لحماية المقرض وتشكل قيودا على المقترض دورا في جودة الأرباح، فقد يلجأ المديرون إلى التلاعب بالأرباح لتجنب المشاكل التعاقدية التي قد تنشأ عند الاخلال بهذه الالتزامات (Defond and Jambalvo, 1994; Doyle et al., 2007). ومن جهة أخرى فإن الشركات التي بها رفع مالي عالٍ تمتاز بمراقبة المقرضين مما يقلل فرصتها

الأرباح فكانت الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لخصائص الشركات على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.2.1 - الأداء المالي للشركة:

افتترضت بعض الدراسات أن الأداء المالي الضعيف للشركة يوفر دافعا لإدارة أرباحها (Dechow et al., 2010) ويؤثر سلبا على جودة الأرباح، وقد وجد (Chan et al., 2006) أن هناك مصادقية وعلاقة موجبة بين جودة الأرباح والأداء المالي، وأيد هذه النتيجة (Lipe, 1986) حيث وجد علاقة موجبة بين الأداء المالي للشركة وبين جودة الربح مقاسا بمقياس الاستمرارية، كما وجد الباحثان (Penman and Zhang, 2002) علاقة موجبة بين عائد السوق وبين جودة الربح. بينما وجد (Hashem et al., 2012) أن العائد على الأصول كمقياس لربحية الشركة وأدائها المالي يرتبط بعلاقة موجبة هامة مع إدارة الأرباح وبالتالي علاقة سالبة مع جودة الربح، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (Davidson et al., 2005) و (Klein, 2002). بينما لم يجد (Nelson and George, 2013) و (Alsaed, 2006) أي علاقة هامة بين المتغيرين.

ويتم قياس الأداء المالي باستخدام مقاييس مختلفة منها العائد على الأصول، والتدفق النقدي التشغيلي وعائد السهم، ويعتبر مقياس العائد على الأصول هو المقياس الأكثر استخداما في الأدبيات.

بناء عليه كانت الفرضية الفرعية التالية:

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأداء الشركة المالي على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.2.2 - نمو الشركة

افتترضت كثير من الدراسات السابقة ان الشركات ذات النمو العالي المبالغ فيه وغير المبرر تكون جودة الأرباح فيها قليلة، حيث يفترض ان تعكس قائمة الدخل ربح الشركة من العمليات ويسبب النمو غير العادي فان طبيعة هذه العمليات سيختلف وبالتالي فان الأرباح لن يكون لها خاصية التنبؤ،

ارتباطاً موجبا مع جودة الأرباح بسبب قدرتها على تحمل التكاليف الثابتة المرتبطة بالحفاظ على ضوابط داخلية على التقارير المالية (Doyle et al., 2007). ورأى (Ashari et al., 1994) أن المعلومات تتوفر عن الشركات الكبيرة وتجعلها مراقبة من المحللين والمستثمرين.

ويتم قياس هذا المتغير بأكثر من مقياس منها حجم الأصول، عدد الموظفين وحجم المبيعات، ويعتبر حجم الأصول هو المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة مثل دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) وغيرها.

بناء عليه كانت الفرضية التالية:

H02-4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم الشركة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

2.3 ما يميز هذه الدراسة:

لم تركز أغلب الدراسات السابقة الأردنية على مكونات متغير هيكل الملكية بشكل كافٍ حيث افترقت هذه الدراسات إلى متغيرات مهمة مثل ملكية الحكومة والملكية الأجنبية وملكية الأفراد، بينما ركزت الدراسات الأردنية على جانب التدقيق ومتغيرات الحاكمية المرتبطة بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق وعلاقتهم بجودة الأرباح. لذا فقد تميزت دراستنا هذه بإضافة متغيرات خصائص الشركات وشمولها جميع الشركات الصناعية (مجتمع الدراسة) مما يجعلها أكثر شمولاً من الدراسات السابقة التي تمت على السوق الأردني.

3. منهجية البحث

3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من كافة الشركات الصناعية الأردنية والبالغ عددها 81 شركة وذلك طبقاً لدليل الشركات المساهمة العامة الأردنية المنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان المالية لعام 2013، وبلغ حجم العينة التي تتوافر لها بيانات مالية كاملة لأغراض الدراسة ولم تتوقف عن التداول خلال الفترة الممتدة (2005-2013) 74 شركة وبلغ عدد المشاهدات 586 مشاهدة.

3.2 قياس المستحقات غير العادية:

لغايات هذه الدراسة فقد قمنا باختيار نموذج جونز 1991 الأصلي بالإضافة إلى نموذج جونز المعدل وهما النموذجان

للتلاعب بالأرباح ويؤدي إلى تقارير مالية عالية الجودة (Fan and Wong, 2002).

ووجدت دراسة (Ghosh, 2007; Hu and Zhou, 2008) ان الديون ترتبط ارتباطاً موجبا مع جودة الأرباح عندما تكون قليلة، وعند درجة معينة من ارتفاع الديون تتعكس العلاقة لترتبط سلباً مع جودة الأرباح. ووجدت دراسة (Gupta and Fields, 2006) أن الشركات التي بها حجم كبير من الديون قصيرة الأجل هي أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح وهي نفس النتيجة التي خلص إليها (Goodwin et al., 2009).

مما سبق تم اشتقاق الفرضية التالية:

H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرفع المالي على جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2.2.3- حجم الشركة

تتمتع الشركات الكبيرة بعلاقة جيدة مع المدققين باعتبارها عميلاً ذا سمعة جيدة مما يزيد قدرة الشركة على التفاوض معهم لجعل تقرير المدقق أكثر مرونة، ويستطيع المديرون باستخدام نفوذهم التأثير على هيكل التدقيق الداخلي ليتمكنوا من التلاعب بالأرباح (Lukan, 2013)، وقد تلجأ الشركات ذات الحجم الكبير إلى استخدام الخيارات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أرباحها وذلك لتجنب تكلفة المسؤولية، أو تضخيم أرباحها حتى تزيد من التمويل الخارجي.

وقد ربط الباحثون بين حجم الشركة وبين مشكلة الوكالة ومشكلة التكلفة السياسية ومشكلة عدم تماثل المعلومات والتكلفة القانونية والحاجة إلى التمويل (Ahmed and Courtis, 1999)، كما أظهرت عدد من الدراسات أن حجم الشركة يؤثر على أدائها المالي لأسباب مختلفة منها انها تستطيع الحصول على تمويل بشكل أسرع ولأن لها فرص نمو أكبر. وقد وجد (Gray and Clarke, 2004) و (Dwi, 2013) و (Naser et al., 2002) علاقة عكسية بين حجم الشركة وإدارة الربح، وفسر ذلك بأن الشركة الأكبر لديها موارد أكثر وأرباحها أكبر فهي أقل حاجة لإدارة الربح وتكون بالنتيجة جودة أرباحها أعلى.

كذلك أشارت دراسات أخرى إلى أن حجم الشركة يرتبط

الاعتراف بالاييرادات عندما تكون المبيعات آجلة كما يلي:

$$3- Acc = \alpha + \beta_1(\Delta rev - \Delta AR) + \beta_2 PPE + \epsilon$$

حيث Acc هو المستحقات الكلية، Δrev هي التغير في الايرادات، ΔAR هو التغير في الذمم المدينة، PPE هو اجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات، ϵ هو المتبقي الذي يشير إلى الخطأ بالتقدير. وقد تم احتساب المستحقات الكلية حسب المعادلة التالية:

$$4- Acc_{it} = (\Delta CA_{it} - \Delta Cash_{it}) - (\Delta CL_{it} - \Delta STD_{it} - \Delta TP_{it}) - Dep_{it}$$

حيث ان ΔCA_{it} التغير في الأصول المتداولة، $\Delta Cash_{it}$ التغير في النقدية، ΔCL_{it} التغير في المطلوبات المتداولة، ΔSTD_{it} : التغير في الديون قصيرة الأجل الموجودة ضمن المطلوبات المتداولة، ΔTP_{it} : التغير في قيمة الضريبة المستحقة الدفع، Dep_{it} : مصروف الاهتلاك للشركة .

واستنتجت المعادلة الديون قصيرة الأجل من المستحقات لانها ترتبط بالعمليات التمويلية وليست التشغيلية. وأيضاً يقيس المتبقي ϵ الذي لم يتمكن النموذج من تفسيره بخصوص جودة الأرباح، بحيث إذا كان المتبقي مرتفعاً فهذا مؤشر إلى أن جودة الأرباح ضعيفة وبالعكس اذا كان المتبقي منخفضاً فان جودة الأرباح عالية .

3.3 نموذج الدراسة

بناء على ما سبق تم بناء نموذجين للدراسة كما يلي:

(1)

$$AbnormalAcc = \alpha + \beta_1 Concent + \beta_2 Foreign + \beta_3 Instit + \beta_4 Individ + \beta_5 Govern + \beta_6 ROA + \beta_7 Growth + \beta_8 Lev + \beta_9 Size$$

(2)

$$AbnormalAcc.modified = \alpha + \beta_1 Concent + \beta_2 Foreign + \beta_3 Instit + \beta_4 Individ + \beta_5 Govern + \beta_6 ROA + \beta_7 Growth + \beta_8 Lev + \beta_9 Size$$

حيث

$AbnormalAcc$: جودة الأرباح وتم قياسها من خلال المستحقات غير العادية (نموذج جونز 1991).

$AbnormalAcc.modified$: جودة الأرباح وتم قياسها من خلال المستحقات غير العادية (نموذج جونز المعدل)،

الأشهر والأكثر استخداماً لقياس جودة الأرباح باستخدام المستحقات غير العادية.

أولاً (نموذج جونز، 1991:

اعتمدت جونز في دراستها على تقسيم المستحقات إلى نوعين هما المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية حسب المعادلة التالية:

$$1- \Delta TA_t = (TA_t - TA_{t-1}) = (DA_t - DA_{t-1}) + (NA_t - NA_{t-1})$$

حيث:

TA_t هو المستحقات الكلية للسنة الحالية، TA_{t-1} هو المستحقات الكلية للسنة السابقة، DA_t هو المستحقات الاختيارية للسنة الحالية، DA_{t-1} هو المستحقات الاختيارية للسنة السابقة، NA_t هو المستحقات غير الاختيارية للسنة الحالية، NA_{t-1} هو المستحقات غير الاختيارية للسنة السابقة وقد اعتبرت جونز التغير في الايرادات هو المتغير المستقل الذي يعكس المستحقات غير الاختيارية التي تعبر عن عمليات الشركة التي لم تخضع للتلاعب، واجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات هو المتغير المستقل الذي يعكس أثر مصروف الاهتلاك الاختياري ويبقى الخطأ العشوائي ليعبر عن جودة الربح المحاسبي حسب المعادلة التالية:

$$2- Acc = \alpha + \beta_1 \Delta rev + \beta_2 PPE + \epsilon$$

حيث: Acc هو المستحقات الكلية، Δrev هي التغير في الايرادات، PPE هو اجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات. وتم أخذ جميع المتغيرات السابقة مقسومة على اجمالي الأصول في بداية السنة لأغراض احصائية. ويقيس المتبقي ϵ الذي لم يتمكن النموذج من تفسيره بخصوص جودة الأرباح، بحيث أنه إذا كان المتبقي مرتفعاً فهذا مؤشر إلى أن جودة الأرباح ضعيفة وبالعكس اذا كان المتبقي منخفضاً فان جودة الأرباح عالية، وذلك لان المتبقي ϵ يشير إلى خطأ في التقدير.

ثانياً (نموذج جونز المعدل

اقترح هذا النموذج (Dechow et al., 1995) وقام على نفس المبدأ الذي قام عليه نموذج جونز الأصلي، حيث قام بتقسيم المستحقات إلى اختيارية وغير اختيارية، ولكن يطرح التغير الحادث في الذمم المدينة من التغير في الايرادات، وذلك لأن المديرين لديهم خيار فيما يخص

سيتم في هذا الجزء من التحليل التعرف على الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار الفرضيات . وحسب (Kinnear and Gray, 1997) فإن هذا النوع من الاحصاء يعتبر عملية استكشاف أولية يحقق الكثير من الفوائد أهمها: القاء الضوء على خصائص البيانات، المساعدة على التعامل مع البيانات بشكل مجرد دون تحيز، تقديم انطباعات أولية سريعة عن النتائج، كما تعتبر عملية اختبار للبيانات قبل عملية التحليل الفعلي واختبار الفرضيات.

وقبل استعراض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة يجب الإشارة إلى ان أغلب هذه المتغيرات تمت معالجتها من خلال حذف المشاهدات المتطرفة (outliers) وتحويل بعض المتغيرات باستخدام اللوغارتم الطبيعي كما يظهر في الجدول (1) حيث تم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل وبعد معالجة البيانات.

Concent: تركيز الملكية وتم قياسها من خلال مجموع نسب المساهمين الذين يملكون 5% وأكثر . Foreign : الملكية الأجنبية وتم قياسها من خلال مجموع نسب تملك غير الأردنيين. Instit: ملكية المؤسسات وتم قياسها من خلال مجموع نسب ملكية المؤسسات. Individ: ملكية الأفراد وتمثل مجموع ملكية المساهمين مطروح منها ملكية المؤسسات وملكية الحكومة. Govern: ملكية الحكومة وتمثل نسبة تملك الحكومة بالشركة. ROA: أداء الشركة المالي وتم قياسه بنسبة العائد على الأصول. Growth: نمو الشركة وتم قياسه بنسبة مجموع أصول السنة الحالية إلى مجموع أصول السنة الماضية. Lev: الرفع المالي وتم قياسه بنسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. Size: حجم الشركة وتم قياسه باللوغارتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة.

4 اختبار الفرضيات وتحليل النتائج:

4.1 التحليل الوصفي

الجدول (1) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة قبل وبعد معالجة البيانات

	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	Skewness	Kurtosis
جوزر المعدل	.000	.940	.091	.102	2.932	13.518
لوغارتم جوزر المعدل	-3.784	-.027	-1.290	.534	-.926	1.779
جوزر	.000	.921	.090	.101	3.056	14.534
لوغارتم جوزر	-4.046	-.036	-1.300	.552	-1.284	3.603
ملكية الحكومة	.000	1.000	.348	.249	.431	-.512
الملكية الأجنبية	.000	1.000	.169	.225	1.795	2.770
لوغارتم الملكية الأجنبية	.000	.301	.061	.074	1.459	1.340
تركز الملكية	.000	1.000	.550	.249	-.443	-.550
الملكية الفردية	.000	1.000	.631	.264	-.469	-.452
ملكية المؤسسات	.000	.913	.021	.085	6.150	48.189
لوغارتم ملكية المؤسسات	.000	.282	.008	.030	5.208	32.657
العائد على الأصول	-.637	.544	.004	.109	-1.071	6.728
لوغارتم العائد على الأصول	.000	.339	.186	.030	.251	6.460
النمو	.463	2.240	1.039	.213	1.670	6.551
لوغارتم النمو	-.335	.350	.008	.084	.235	2.913
الرفع المالي	.004	1.795	.353	.232	1.119	2.520
لوغارتم اجمالي الأصول	5.742	9.247	7.240	.612	.737	.911

بالسنة السابقة، كما بلغت نسبة الرفع المالي بالمتوسط 35% واخيرا ظهر تذبذب كبير جدا بمتغير الحجم الذي تم قياسه بمجموع الأصول الامر الذي تطلب أخذ اللوغارتم الطبيعي لهذا المتغير وبعض المتغيرات الاخرى.

4.2 معامل ارتباط بيرسون

يظهر في الجدول (2) معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات جودة الأرباح ومتغيرات هيكل الملكية وخصائص الشركات، ويتضح من هذه الجداول ان نتائج الارتباط لم تكن قوية في جميع الحالات باستثناء حالة واحدة بين نسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الافراد وسيتم التعامل مع هذه الحالة عند استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات بحذف احد المتغيرات، حيث سيتم عمل الاختبار على مرحلتين يكون في كل مرحلة أحد المتغيرين لضمان عدم التأثير على النتائج.

بالرجوع (1) أعلاه نلاحظ ما يلي:

- 1- تم استخدام المتنبقيات (Errors) في هذين المقياسين للدلالة على جودة الأرباح و كانت نتائج المقياسين متقاربة.
- 2- يتضح من الجدول (1) أن الملكية الحكومية هي الأعلى ضمن هيكل الملكية في الشركات الصناعية حيث بلغت في المتوسط 35% يليها الملكية الأجنبية حيث بلغت 17% ، كما يظهر أن التملك الفردي هو الغالب حيث بلغ في المتوسط 63% بينما كان التملك المؤسسي ضعيفاً نسبياً بمتوسط 2% فقط. و بالنسبة الى التركيز فكانت بالمتوسط 55% وظهرت في بعض الحالات 100%
- 3- اداء الشركات متدنٍ جدا، فمتوسط نسبة العائد على الأصول لم تصل لمستوى 1% في حين حققت كثير من الشركات خسائر. وكان مستوى النمو بالأصول بالمتوسط 104% بمعنى معدل زيادة 4% في مجموع الأصول مقارنة

الجدول (2): معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات جودة الأرباح ومتغيرات هيكل الملكية وخصائص الشركات

الحجم	الرفع المالي	- النمو	الأداء المالي	ملكية المؤسسات	ملكية الأفراد	تركز الملكية	الملكية الأجنبية	ملكية الحكومة	جوزر	جوزر المعدل
-0.005	.133**	.192**	.075	-0.037	-0.052	-0.010	-0.038	.068	.825**	1
-0.039	.166**	.175**	.121**	-0.049	-0.051	-0.028	-0.075	.071	1	جوزر
.089*	.020	.151**	-.113**	.021	-.946**	.223**	.120**	1		ملكية الحكومة
.366**	.082*	-.008	-.060	.164**	-.164**	.340**	1			الملكية الأجنبية
.004	-.045	.030	-.014	.198**	-.274**	1				تركز الملكية
-.183**	-.033	-.166**	.165**	-.342**	1					ملكية الأفراد
.312**	.041	.076	-.187**	1						ملكية المؤسسات
-.347**	.335**	-.470**	1							الأداء المالي
.270**	-.022	1								- النمو
.185**	1									الرفع المالي
1										الحجم

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01)

(1990) قيمة 10 وأكثر كمؤشر على وجود الارتباط الخطي المتعدد. أما الاختبار الثاني المتعلق أيضا ب VIF هو فحص التحمل Tolerance حيث تعتبر القيمة الأقل من 0.1 مؤشر على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Field, 2001). ويظهر في الجدول (2) نتيجة اختبارات التداخل الخطي VIF و Tolerance التي تبين مدى ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعض، حيث يجب ان تكون هذه المتغيرات مستقلة عن بعض No Perfect Multicollinearity. وتبين نتائج هذه الاختبارات انها ضمن المدى المقبول في جميع المتغيرات والعينات باستثناء حالة واحدة هي نسبة الملكية الفردية حيث تجاوزت قيمها الحد الاقصى بقليل (حوالي 11 لاختبار VIF و 0.09 لاختبار Tolerance)، وسيتم التعامل مع هذه الحالة بحذف احد المتغيرات عند استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

تشير نتائج معامل ارتباط بيرسون الذي يمكن اعتباره اختبارا أوليا للنتائج الى عدم وجود علاقة بين جودة الأرباح وملكية الحكومة علما أن نسبة ملكية الحكومة بالقطاع الصناعي مرتفعة نسبيا ، و كانت علاقة الرفع المالي قوية مع جودة الأرباح على خلاف متغيرات الحجم وملكية الافراد.

4.3 تحليل الانحدار المتعدد

وقبل البدء باختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار المتعدد فانه يجب التعرف على الشروط اللازمة لتطبيق هذا الاختبار وفحصها للتأكد من ان البيانات المستخدمة مطابقة لهذه الشروط:

1- عدم وجود ارتباط خطي متعدد Multicollinearity:

ان المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة إلى حد كبير، وسوف يتم استخدام نوعين من الاختبارات للتحقق من هذا الافتراض: الأول هو معامل تضخم التباين (VIF)، وقد اقترح بعض المؤلفين مثل (Field, 2001) و (Myers,

الجدول (3): نتائج اختبارات التداخل الخطي VIF و Tolerance

عينة الصناعة	جوز المعدل		نموذج جونز	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
ملكية الحكومة	0.915	1.093	0.915	1.093
الملكية الأجنبية	0.721	1.386	0.721	1.386
تركز الملكية	0.782	1.278	0.782	1.278
ملكية المؤسسات	0.848	1.179	0.848	1.179
ملكية الأفراد	0.09	11.082	0.09	11.082
العائد على الأصول	0.555	1.8	0.555	1.8
النمو	0.745	1.342	0.745	1.342
الرفع المالي	0.738	1.355	0.738	1.355
حجم الشركة	0.576	1.736	0.576	1.736

VIF < 10, Tolerance > 0.1

residuals الواقعة بين -2 و +2 تعتبر قيمة مقبولة عند مستوى ثقة 95%، ويمكن ايجاد اراء أقل تحفظاً تعتبر المدى بين -3 و +3 مقبولا. ويبين الجدول (3) عدد الحالات خارج المدى المقبول

2- وجود علاقة خطية بين المتغيرات Linearity: ان أفضل طريقة لفحص وجود أو عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات هو فحص المتبقيات Residuals. وحسب رأي (Field, 2001) فإن قيمة Standardized

الاحصائيين يعتبر التوزيع الطبيعي ضرورياً في حالة وجود عينات صغيرة وغير ضروري للعينات الكبيرة حسب نظرية الحد المركزية والتي تعتبر العينات التي تزيد عن 30 مشاهدة موزعة طبيعياً (e. g. Palta, 2003).

وفي هذه الدراسة تمت معالجة أغلب البيانات بحذف القيم المتطرفة وتحويل البيانات باستخدام اللوغارتم الطبيعي، ويظهر ذلك بوضوح في جدول الاحصاء الوصفي حيث كانت أغلب المتغيرات غير موزعة طبيعياً وبعد التحويل أصبحت موزعة وأصبحت غالبية قيم الالتواء والتفرطح ضمن المدى المقبول.

5- وجود حجم عينة كافٍ Sample Size:

تم اقتراح عدة افتراضات لحجم العينة تتراوح بين 10-15 مشاهدة لكل متغير مستقل وفي أدنى حد قد يصل إلى 4 مشاهدات لكل متغير مستقل (Hair et al., 1998)، وعدد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة هو تسعة متغيرات، وعند تقسيم 586 مشاهدة على 9 فيكون العدد 65 مشاهدة لكل متغير وهذا يعني أن حجم جميع العينات كافٍ لإجراء الانحدار المتعدد.

ويظهر من الجدول ان الدلالة الاحصائية لقوة النماذج p-value والتي تمت الاشارة لها Model Sig. والتي تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة جميعها أقل من 5% وأن هذا المؤشر أقل من 1% في أغلب الحالات، مما يعزز من قوة النماذج المستخدمة وأثر المتغيرات المستقلة المستخدمة على جودة الأرباح. ويبين معامل التحديد Adjusted R2 قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير جودة الأرباح، حيث ظهرت القوة التفسيرية متدنية ويعتبر معامل التحديد غير متدنٍ اذا ما قورن بالدراسات السابقة على الأردن، فمثلاً لم يزد هذا المؤشر عن 10% في دراسة (Hamdan, 2012) بينما وصل إلى 82% في نموذج جونز المعدل في هذه الدراسة.

4.3.1 اختبار فرضية هيكل الملكية

جاءت نتيجة هذه الدراسة مخالفة للدراسات السابقة حيث يظهر من نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة احصائية بين متغيرات هيكل الملكية وبين جودة الأرباح باستخدام نموذجي المستحقات الاختيارية (النتائج جميعها $sig > .05$)، بينما توصلت دراسة (Alzoubi and Salamat, 2012) إلى أن

(Case Diag.)، فاذا كانت عدد الحالات / المشاهدات الواقعة خارج المدى (أقل من -2 وأكثر من +2) أقل أو يساوي 5% من حجم العينة يكون مقبولاً ولا يؤثر على العلاقة الخطية بين المتغيرات، فاذا كانت كامل العينة حوالي 900 مشاهدة فهذا يعني ان عدد الحالات المقبولة هو (586 * 5% = 29) حالة، وفي هذه الدراسة يظهر عدد الحالات لكل اختبار انحدار متعدد من خلال Casewise Diagnostics في نهاية جدول (4) حيث ان عدد الحالات التي تقع خارج المدى المسموح هو أقل من 5%.

3- عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation:

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي تكون فيها حدود الخطأ مترابطة مع بعضها البعض بحيث ينقضي الفرض الخاص بانعدام التباين (عدم وجود علاقة بين خطأ وخطأ آخر) اللازم للحصول على مقدرات مربعات صغرى عادية تتسم بالكفاءة، وسيتم استخدام اختبار Durbin-Watson (D-W) للتحقق من عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتبقيات. ان القيمة الاحصائية لارتباط المتبقيات ممكن ان تتراوح بين 0 و 4، والقيمة التي تقارب الرقم 2 تعني عدم وجود ارتباط خطي، واذا كانت القيمة أكبر من 2 فان ذلك يشير إلى علاقة ارتباط سالبة بين المتبقيات السالبة، بينما تشير القيمة الأقل من 2 إلى علاقة موجبة (Field, 2001). ويظهر في الجدول (4) نتيجة اختبار (D-W) للتحقق من عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتبقيات، حيث كانت نتيجة هذا الاختبار تتراوح بين 1 و 1.89 في اختبارين الانحدار المتعدد، ويعتبر هذا ضمن المدى الاحصائي المقبول الذي يتراوح بين 0 و 4 (Field, 2001)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات.

4- وجود توزيع طبيعي للبيانات Normality:

ان وجود توزيع طبيعي للبيانات مطلوب في جميع الاختبارات متعددة المتغيرات multivariate، وغالباً ما يتم استخدام مؤشرات الالتواء Skewness والتفرطح Kurtosis كمقاييس مناسبة للتوزيع الطبيعي. وحسب رأي Hair et al. (2003) فان المدى المناسب للالتواء للبيانات حتى تكون موزعة طبيعياً هو بين -1 و +1 بينما المدى المناسب للتفرطح بين -3 و +3. وتجدر الاشارة إلى ان بعض

بالنسبة للملكية الأجنبية حيث أظهرت ان هذا النوع من المالكين يلعب دورا محدودا في الرقابة على الشركات الأردنية ولا يوجد أثر احصائي لهذا المتغير على إدارة الأرباح أو جودة الأرباح، واختلفت مع دراسة Alzoubi and (Selamat, 2012) التي وجدت ان النسبة العالية لملكية المؤسسات مرتبط بإدارة أقل للأرباح وبالتالي جودة اعلى لأرباح الشركات الأردنية.

ارتفاع تركيز الملكية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية . وأيضاً توصلت دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) إلى نتيجة مشابهة حيث أظهرت الدراسة إلى أن ارتفاع تركيز الملكية سيقلل من جودة الأرباح والمحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية، كما أظهرت الدراسة أن المالكين الكبار لا يقومون بدور رقابي فعال في الشركات الأردنية، كما اختلفت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010)

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Industry Sample	جوزر المعدل			نموذج جوزر		
	B	T	Sig.	B	T	Sig.
ملكية الحكومة	0.037	0.874	0.382	0.048	1.141	0.254
الملكية الأجنبية	-0.037	-0.79	0.43	-0.071	-1.501	0.134
تركز املكية	0.006	0.138	0.891	-0.006	-0.13	0.897
ملكية المؤسسات	-0.018	-0.408	0.683	-0.018	-0.412	0.681
ملكية الأفراد	0.055	0.408	0.683	0.055	0.412	0.681
العائد على الأصول	0.178	3.289	0.001	0.202	3.762	0
نمو الشركة	0.274	5.878	0	0.271	5.851	0
الرفع المالي	0.077	1.64	0.102	0.101	2.178	0.03
حجم الشركة	-0.021	-0.397	0.691	-0.026	-0.489	0.625
عدد المشاهدات	873			573		
R ²	0.82			0.313		
F statistical	6.297			7.697		
Model Sig.	0			0		
D-W	1.801			1.893		
Case. Diag.	6			12		

Sig<.05

بتدني جودة الأرباح في الدول التي تمت عليها الدراسة، و أظهرت دراسات اخرى علاقة موجبة بين الملكية الاجنبية وجودة الأرباح، ومن هذه الدراسات (Jinri and Xinran, 2012) ودراسة (Ismail and Sinnadurai, 2012) . ويمكن عزو اختلاف النتائج الى اختلاف في عينة الدراسة

كذلك اختلفت نتيجة الملكية الحكومية مع الدراسات السابقة، وعند مقارنة هذه النتيجة مع الأدبيات السابقة نجد أن النتائج في الدراسات السابقة كانت متعارضة، فمثلا توصلت دراسة (Ben-Nasr et al., 2012) إلى ان هناك دليلاً احصائياً واضحاً على أن الملكية الحكومية مرتبطة

احصائية سالبة هامة بين الرفع المالي وجودة الأرباح في نموذج جونز (0.101)، وعند استعراض الدراسات السابقة الاجنبية والأردنية التي تناولت هذه العلاقة يظهر اختلاف بالنتائج، فمثلا أظهرت دراسة (Efendi et al., 2007) ان الشركات الامريكية التي لديها مديونية خارجية مرتفعة تزيد فيها احتمالية ادراة الأرباح وبالتالي تقل جودة الأرباح، ووجدت دراسة (Valipour and Moradbeygi, 2011) علاقة احصائية قوية موجبة بين الدين وجودة الأرباح في الشركات الايرانية ذات المديونية المنخفضة بينما كانت العلاقة سالبة في الشركات ذات المديونية المرتفعة ، كما أظهرت دراسة (Zamri et al., 2013) أن الشركات الماليزية ذات الرفع المالي العالي تكون فيها إدارة أرباح منخفضة.

وتوافقت نتيجة دراستنا هذه مع نتائج بعض الدراسات الأردنية، فقد بينت دراسة (Qaraqish, 2009) ان الشركات التي لديها نسبة رفع مالي متدنية لديها جودة أرباح مرتفعة، ووجدت دراسة (Hamdan, 2011) أن الشركات التي لديها نسبة رفع مالي مرتفعة تكون جودة تقاريرها المالية منخفضة. بينما لم تجد دراسة (Abed et al., 2012) ودراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) ودراسة (Hamdan et al., 2013) علاقة بين الرفع المالي وجودة الأرباح.

أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وجودة الأرباح، وتم تناول هذا المتغير بشكل كبير في الأدبيات السابقة ضمن خصائص الشركات. واختلفت ايضا النتائج والتفسيرات المتعلقة بهذا المتغير وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Abed et al., 2012) ودراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح. بينما وجدت دراسة (Hamdan, 2013) ودراسة (Hamdan and Mushtaha, 2011) ودراسة (Hamdan et al., 2012) علاقة موجبة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، كما وجدت دراسة (Hamdan, 2011) أن الشركات الكبيرة تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح. وقد أظهرت

واختلاف بيئة العينة محل الدراسة اضافة الى اختلاف مقياس جودة الربح المستخدم.

4.3.2 اختبار فرضية خصائص الشركات

بالنظر الى الجدول رقم (4) نلاحظ وجود علاقة احصائية هامة عند مستوى 5% لجميع المتغيرات (الرفع المالي، نمو الشركة، الرفع المالي) باستثناء حجم الشركة الذي لم يظهر علاقة احصائية هامة.

وتم استخدام مؤشر العائد على الأصول كمقياس للعائد المالي للشركة، ويعتبر العائد المالي أحد خصائص الشركات ومتغيراً رقابياً يمكن أن يؤثر على جودة الأرباح بعيداً عن متغيرات هيكل الملكية. وتناولت الأدبيات السابقة متغير الاداء المالي الجيد كمؤشر ايجابي على جودة الأرباح والأداء المالي الضعيف كمؤشر سلبي على جودة الأرباح لأنه يشكل دافعا لإدارة الأرباح.

وحسب النتائج في الجدول (4) فقد ظهرت علاقة احصائية موجبة بين الاداء المالي و بين القيمة المطلقة للخطأ العشوائي في نموذجي جونز وجونز المعدل (.178 , .202 = sig = 0.001.B) بالتالي فهي سالبة مع جودة الأرباح، ان طبيعة العلاقة السالبة بين متغير الاداء المالي و جودة الأرباح واختلفت النتيجة مع العديد من الدراسات مثل (Penman and Zhang, 2002) لكنها توافقت مع النتائج التي توصل اليها كل من (Davidson et al., 2005) و (Klein, 2002).

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة احصائية سالبة (0.271 , 0.274) مؤثرة بين متغير النمو وجودة الأرباح عند مستوى 5%، وأشارت الأدبيات إلى ان النمو المرتفع للشركة غالبا ما يؤثر عكسيا على جودة الأرباح لأن إدارة الشركة لا تريد ان تقلل من توقعات المستثمرين والمالكين ولأن ذلك يؤثر سلبا على صورة الإدارة في حالة عدم تحقيق الأرباح المطلوبة والنمو المتوقع، وقد يؤدي ذلك إلى وجود حافز لدى الإدارة للتأثير على أرباح الشركة مما يعني تدني جودة الأرباح. وتم تبني وجهة النظر هذه من قبل بعض الدراسات مثل (Richardson et al., 2005), (McVay et al., 2006), (Dechow et al., 2010),

وتشير نتائج جداول الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة

طرق تمكنهم من معرفة ان كانت البيانات المالية ذات جودة أرباح عالية أو متدنية.

- استخدام نتيجة هذه الدراسة والدراسات المشابهة من قبل المؤسسات الرقابية للاستدلال على العوامل التي قد تزيد من احتمالية إدارة الأرباح وعكس ذلك في إجراءات الرقابة.

- عمل قاعدة بيانات للمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات الأردنية بحيث تكون مبنية بطريقة تسهل على الباحثين استخدامها، كما يجب ان تحتوي هذه القاعدة على البيانات الربع سنوية لأهميتها في التحليل في كثير من الدراسات.

- دراسة أثر متغيرات هيكل الملكية وخصائص الشركات على البنوك

- عمل دراسات تتناول خصائص أخرى للشركات لأهميتها مثل الاستثمارات والدورة التشغيلية للشركة، حيث ظهر في هذه الدراسة ان خصائص الشركات لها تأثير على جودة الأرباح أكثر من متغيرات هيكل الملكية.

النتائج عدم وجود علاقة احصائية هامة بين جودة الأرباح وبين متغيرات هيكل الملكية المتمثلة بتركز الملكية وملكية الحكومة والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات. بينما كانت خصائص الشركات (أداء الشركة، النمو، الرفح المالي) فكان لها أثر ذو دلالة احصائية على جودة الأرباح ما عدا متغير الحجم الذي لم يظهر علاقة احصائية هامة مع جودة الأرباح. وبعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكن ادراج الاستنتاجات التالية:

- هناك أثر واضح لخصائص الشركات (أداء، نمو، رفح مالي، حجم الشركة) على جودة الأرباح

- يعتبر موضوع جودة الأرباح والعوامل المؤثرة عليه من أكثر المواضيع التي تم الطرق لها، الا انه لم يتم التوصل الى نتائج حاسمة في كثير من الأحيان

بعد الانتهاء من هذه الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- ربط النتائج العملية لدراسات جودة الأرباح بالواقع العملي، كأن يتم تأهيل المدققين الداخليين والخارجيين على

المراجع

المراجع الاجنبية

- Abed S., Attar A., and Suwaidan M. (2012), "Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence." *International Business Research*, 5: 216-254.
- Aggarwal, R., Erel, I., Ferreira, M., and Matos, P. (2011), "Does Governance Travel Around The World? Evidence From Institutional Investors". *Journal of Financial Economics*, 100: 154-181.
- Ahmed K., and Curtis J. (1999), "Associations Between Corporate Characteristics and Disclosure Levels In Annual Reports: A Meta-Analysis". *The British Accounting Review*, 31(1): 35-61.
- Al-Fayoumi N., Abuzayed B., and Alexander D. (2010), "Ownership Structure and Earnings Management In Emerging Markets: The Case of Jordan", *International Research Journal of Finance and Economics*. 38: 28-43.
- Allouzy, Kh. (2013), *The Impact of Earnings Quality on Shares Prices: An Empirical Study on Industrial Jordanian Listed Companies*, Unpublished Master thesis,

- M.E. University.
- Alsaeed, K. (2006), "The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia". *Managerial Auditing Journal*, 21(5): 476-496.
- Alzoubi E., and Selamat M. (2012), "The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework". *International Journal of Global Business*, 5(1): 17-35.
- An, Y. H., and Naughton, T. (2008), "The Impact of Family Ownership on Firm Value and Earnings Quality: Evidence from Korea". *Working Paper Series*, School of Economics, Finance and Marketing, RMIT University, Melbourne.
- Ashari, N., Koh, H., Tan, S., and Wong, W. (1994), "Factors Affecting Income Smoothing among Listed Companies in Singapore". *Accounting and Business Research*, 24(96): 291-301.

- Ben-Nasr, H., Boubakri, N., and Cosset, J.C. (2012), "The Political Determinants of the Cost of Equity: Evidence from Newly Privatized Firms". *J. Account. Res.* 50: 605–646.
- Berle, A., and Means, G. (1932), *The Modern Corporation and Private Property*. New York: The Mac-Millan Company.
- Bernard, V., and T. Stober. (1989), "The Nature and Amount of Information Reflected in Cash Flows and Accruals". *The Accounting Review*, 64(4): 624–652.
- Bhattacharya, U., Daouk, H., and Welker, M. (2003), "The World Price of Earnings Opacity". *The Accounting Review*, 78(3): 641-678.
- Chan, K., Chan, L., Jegadeesh, N., and Lakonishok, J. (2006), "Earnings Quality and Stock Return". *The Journal of Business*, 79(3): 1041-1082
- Choi, J. (2008), "An Empirical Study on the Relationship Between Earnings Quality and Firm Value. Asia-Pacific". *Journal of Financial Studies*, 37(5): 813-839.
- Davidson, R., Goodwin-Stewart, J., and Kent, P. (2005), "Internal Governance Structures and Earnings Management". *Accounting and Finance*, 45: 241-267.
- DeAngelo, L. (1986), "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders". *The Accounting Review*, 61: 400-420.
- Dechow P., and Dichev. (2002), "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors". *The Accounting Review*, 77:35-59. Supplement: Quality of Earnings Conference.
- Dechow P., Ge W., and Schrand C. (2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences". *Journal of Accounting and Economics*, 50: 344–401.
- Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A. (1995), "Detecting Earnings Management". *The Accounting Review*, 70: 193-225.
- Defond, M., and Jiambalvo, J. (1994), "Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals". *Journal of Accounting and Economics*, 17: 145–176.
- Doyle J., Ge W., and Mcvay S. (2007), "Determinants of Weaknesses In Internal Control Over Financial Reporting". *Journal of Accounting and Economics*, 44: 193- 223.
- Dwi, L. (2013), "Corporate Governance, Firm Size, and Earning Management: Evidence In Indonesia Stock Exchange". *Journal of Business and Management*, 10 (4): 77-82.
- Efendi, J., Srivastava, A. and Swanson, E. P. (2007), "Why do Corporate Managers Misstate Financial Statements? The Role of Option Compensation and Other Factors". *Journal of Financial Economics*, 85: 667-708
- Ewert, R., and Wagenhofer, A. (2011), "Earnings Quality Metrics and What They Measure". *Working Paper*, August.
- Falahnejad F., and Taheri M. (2014), "The Investigation of Relationship Between Earnings Quality and Institutional Ownership, Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology". *The Special Issue In Management and Technology*:147-156 .
- Fan J., and Wong T. (2002), "Corporate Ownership Structure and the Informativeness of Accounting Earnings in East Asia". *Journal of Accounting and Economics*, 33: 401-425.
- Field, A. (2001), *Discovering Statistics Using SPSS*, 2nd ed. London: Sage.
- Francis, J., Lafond V., Olsson P., and Schipper K. (2004), "Costs of Equity and Earnings Attributes". *The Accounting Review*, 79(4): 967-1010.
- Gaio, C. (2009), "The Relative Importance of Firm and Country Characteristics for Earnings Quality Around the World". *European Accounting Review*, 19(4): 693-738.
- Ghosh, S. (2007), "Leverage, Managerial Monitoring and Firm Valuation: A Simultaneous Equation Approach". *Research in Business*, 61: 84-98.
- Goodwin J., Gul F., and Fung S. (2009), "Short-Term Debt Maturity, Monitoring and Accruals-Based Earnings Management". *The Accounting Review*, 85(3): 877-909

- Gray R., and Clarke F. (2004), "A Methodology for Calculating the Allowance for Loan Losses in Commercial Banks". *ABACUS*, 40(3).
- Guo J., Huang P., Zhang Y., and Zhou N. (2014), "Foreign Ownership and Real Earnings Management: Evidence From Japan". *Working Paper*.
- Gupta M., and Fields Paige L. (2006), "Debt Maturity Structure and Earnings Management". *Working Paper*. Retrieved from: www.Ssm.Com,
- Hair, J.F., Bush, R.P., and Ortinau, D.J. (2003), *Marketing Research: Within a Changing Information Environment*, 2nd ed. New York: McGraw-Hill/ Irwin.
- Hair, J. F. Jr., Anderson, R. E., Tatham, R. L., and Black, W. C. (1998), *Multivariate Data Analysis*, 5th ed. New Jersey: Prentice-Hall.
- Hamdan, A., Mohammed, M., Al-Hayale, T., and Aboagela, E. (2012), "The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: Additional Evidence from Jordan". *European Business Research Conference Proceedings (2012)*.
- Hamdan, A. (2012), "Factors Affecting Earnings Quality: Evidence from Jordan". *Journal of Economic and Business Studies*, 20(1): 265-301.
- Hamdan, A., Mushtaha, S., and Al-Sartawi, A. (2013), "The Audit Committee Characteristics and Earnings Quality: Evidence From Jordan". *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 7(4): Article 5.
- Hamdan, A., and Mushtaha, S. (2011), "The Relationship Between Audit Committee Characteristics and Type of Auditor's Report: An Empirical Study on the Public Shareholding Industrial Companies Listed at Amman Bourse". *The Arab Journal of Accounting*, 14(1): 109-163.
- Hashem N., Bahman B., and Azam S. (2012), "An Empirical Analysis of Earnings Management Motives in Firms Listed on Tehran Stock Exchange". *Journal of Basic and Applied Scientific Research, Res.*, 2(10): 9990-9993.
- Hassan, Sh., and Ahmed, A (2012), "Corporate Governance, Earnings Management and Financial Performance: A Case of Nigerian Manufacturing Firms". *American International Journal of Contemporary Research*, 2(7): 214-226.
- Hu, Y., and Zhou, X. (2008), "The Performance Effect of Managerial Ownership: Evidence from China". *Journal of Banking and Finance*, 32(10): 2099-2110.
- Houque, M., Kerr, R., and Monem, V. (2013), "Business Strategy and Earnings Quality". *Working Paper Series*.
- Huang, P., Zhang, Y., Deis, D. R., and Moffitt, J. S. (2009), "Do Artificial Income Smoothing and Real Income Smoothing Contribute To Fair Value Equivalently?" *Journal of Banking and Finance*, 33: 224-233.
- Ismail N., and Sinnadurai P. (2012), "Does Ownership Concentration Type Affect The Mapping of Earnings Quality Into Value? - Malaysian Evidence". *Journal of Business and Policy Research*, 7(3): 24 – 47.
- Jinri H., and Xinran L. (2012), "Institutional Environment, Ownership Structure and Accounting Earning Quality". *National Conference on Information Technology and Computer Science (CITCS 2012)*.
- Jones, J.J. (1991), "Earnings Management During Import Relief Investigation". *Journal of Accounting Research*, 29:193-228.
- Khanna, T., and Palepu, K. (1999), "Is Group Affiliation Profitable In Emerging Markets? An Analysis of Diversified Indian Business Groups". *The Journal of Finance*, 55(2): 867–891.
- Kho, B., Stulz, R., and Warnock, F. (2009), "Financial Globalization, Governance and the Evolution of The Home Bias". *Journal of Accounting Research*, 47(2): 597–635.
- Kiatapiwat, W. (2010), *Controlling Shareholders, Audit Committee Effectiveness, and Earnings Quality: The Case of Thailand*. Unpublished Doctoral Dissertation, the University of Maryland At College Park, Faculty of The Graduate School.
- Kinncar, P., and Gray, C. (1997), *SPSS For Windows Made Simple*. United Kingdom: Psychology Press.
- Klein, A. (2002), "Audit Committee, Board of Director

- Characteristics, and Earnings Management”. *Journal of Accounting and Economics*, 33: 375–400.
- Kothari, S., and Warner, J. (2001), Evaluating Mutual Fund Performance”. *Journal of Finance*, 56: 1985- 2010.
- Le, T., and Buck, T. (2011), “State Ownership and Listed Firm Performance: A Universally Negative Governance Relationship?” *Journal of Management and Governance*, 15(2): 227-248.
- Leuz, C., and Wysocki, P. (2008), “Economic Consequences of Financial Reporting and Disclosure Regulation: A Review and Suggestions for Future Research.” *University of Chicago Working Paper*.
- Leuz, C. (2010), “Different Approaches to Corporate Reporting Regulation: How Jurisdictions Differ and Why”. *Accounting and Business Research*, 40: 229–256
- Lipe, R. C. (1986), “The Information Contained In the Components of Earnings”. *Journal of Accounting Research*, 24(3): 37-64.
- Llukani T. (2013), “Earnings Management And Firm Size: An Empirical Analyze In Albanian Market”. *Scientific Journal*, 9(16): 1857 – 7881.
- McNichols, M., Wilson, G., and Deangelo, L. (1988), “Evidence of Earnings Management from the Provision for Bad Debts”. *Journal of Accounting Research*, 26: 1-31.
- McNichols, M. (2000), “Research Design Issues in Earnings Management Studies”. *Journal of Accounting and Public Policy*, 19: 313-345.
- Mcvay, S., Nagar, V., and Tang, V. W. (2006), “Trading Incentives to Meet the Analyst Forecast”. *Review of Accounting Studies*, 11(4): 575-598.
- Mokhtari, Z., and Makerani, K. F. (2013), “Relationship of Institutional Ownership with Firm Value and Earnings Quality: Evidence from Tehran Stock Exchange”. *International Journal of Economy, Management and Social Sciences*, 2(7):495-502.
- Myers, R. H. (1990), *Classical and Modern Regression Application*, 2nd ed. Duxbury Press. CA.
- Namazi, M., & Kermani, S. 2008. “The Influence of ownership Structure on Company Performance in the Listed Firms of Tehran Stock Exchange”. *Journal of Accounting and Auditing*, 42.
- Naser, K., Al-Khatib, K., and Karbhari, R. (2002), “Empirical Evidence on the Depth of Corporate Information Disclosure In Developing Countries: The Case of Jordan”. *International Journal of Commerce and Management*, 12(3 and 4): 122 – 155.
- Nasr, H., Boubakri, N., and Cosset J. (2009), “Earnings Quality in Privatized Firms: International Evidence on the Role of State and Private Owners”. *J. Account. Public Policy*.
- Nelson M. W., and George K. R. (2013), “Corporate Governance, Firm Attributes and Earnings Management in An Emerging Economy”. *JAMAR*, 1(1).
- Palta, M. (2003), *Quantitative Methods in Population Health Extensions of Ordinary Regression*. John Wiley and Sons, Inc. Publication.
- Penman, S. H., and Zhang, X.-J. (2002), “Accounting Conservatism, the Quality of Earnings and Stock Return”. *The Accounting Review*, 77(2): 237-264.
- Perott, P., and Alfred, W. (2011), “Earnings Quality Measures and Excess Returns”. *Working Paper*, University of Graz.
- Rajgopal, S., Venkatachalam, M., and Jiambalvo, J. (2002), “Is Institutional Ownership Associated with Earnings Management and the Extent to Which Stock Prices Reflect Future Earnings?” (*Working Paper*): University of Washington.
- Qaraqish, S. (2009), *The Effect of Audit Quality on Earnings Quality: Empirical Study on Industrial Companies Listed at Amman Bourse*. Unpublished Doctoral Dissertation, Amman Arab University.
- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., and Tuna, İ. (2005), “Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices”. *Journal of Accounting and Economics*, 39:437-485.
- Scholer, F. (2004), ‘The Quality of Accruals and Earnings and the Market Pricing of Earnings Quality’. *Working Paper Aarhus School of Business*.
- Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1993), “Corruption”.

- Quarterly Journal of Economics*, 108(3): 599-618.
- Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1998), *The Grabbing Hand: Government Pathologies and Their Cures*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Valipour, H., and Moradbeygi, M. (2011), "Corporate Debt Financing and Earnings Quality". *Journal of Applied Finance and Banking*, 1(3):139-157.
- Watts R., and Zimmerman, J. (1986), *Positive Accounting Theory*. Prentice –Hall McNichols,
- Zamri, N., Abdul Rahman, B., and Saatila, N. (2013), "The Impact of Leverage on Real Earnings Management". *International Conference on Economics and Business Research 2013, Procedia Economics and Finance*, 7: 86–95
- Zhang, P. L. (2005), "Is Value Riskier Than Growth?" *Journal of Financial Economics*, 78: 187–202.

Impact of Ownership Structure and Companies' Characteristics on Earnings Quality: An Empirical Study on Jordanian Industrial Joint Stock Companies

**Rima Mahmoud Al-Shahed*

ABSTRACT

This study aimed to produce evidence on the impact of ownership structure and companies' characteristics on earnings quality. The study sample was based on 74 Jordanian companies, covering the period between 2005 and 2013. The results show that there is no evidence supporting the notion that ownership structure affects earnings quality. In contrast, the results reveal that companies' characteristics (companies' performance, growth and leverage) have a statistically significant negative effect on earnings quality.

Keywords: Earnings quality, Ownership structure, Companies' characteristics, Accruals.

*Amman, Jordan, rmshahed@yahoo.com.

Received on 15/5/2016 and Accepted for Publication on 3/12/2017.